خدمة الإطعام الجامعي بين التكلفة ورضا الطلبة - دراسة حالة

University Feeding Service Between Cost and Student Satisfaction - Case Study

أ. صونية صاوشي جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

sonia.saouchi@univ-costantine2.dz

أ. د. عبد النور موساوي جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

moussaoui19@yahoo.fr

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن أساليب وسبل أمثل لتسيير الخدمات الجامعية في ظل الحوكمة، إذ يتضمن هذا البحث عرض لتزايد تكاليف قطاع الخدمات الجامعية في محاولة لاقتراح أساليب من شأنها أن تخفض من تكلفة الإطعام وذلك بمشاركة المستفيد المباشر من الخدمة وهو الطالبة الجامعي، الذي أبدى عدم رضاه على نوعية الخدمة المقدمة له، حيث أن نسبة 61.5٪ من الطلبة غير راضين على نوعية الوجبة المقدمة لهم رغم أن تكلفة هذه الأخير في تزايد منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ولا يمكن حتى التحكم فيها رغم تسقيف سعرها في الميزانية، كما أن 84٪ من الطلبة غير المقيمين فضلوا تعويض الوجبة بمنحة قدرها 150 دج في اليوم.

الكلمات الدالة: خدمة الإطعام، التكلفة، رضا الطلبة.

Résume : Cette étude a le but de rechercher des méthodes et moyens d'optimiser la gestion des œuvres universitaires par la gouvernance. Notre travail présente l'augmentation des coûts des œuvres universitaires pour tenter de proposer des méthodes qui réduiront le coût de l'alimentation et cela par la participation des bénéficiaires directs du service, les étudiants universitaires. La plupart des étudiants (61,5%) n'étaient pas satisfaits de la qualité du repas fourni, malgré le fait que le coût de l'alimentation a augmenté depuis l'indépendance à ce jour et demeure incontrôlable malgré son plafonnement dans le budget. En plus, 84% des étudiants non-résidents ont préféré de compenser le repas par une bourse de 150 DA/jour.

Mots clés : service d'alimentation, coût, satisfaction des étudiants.

المقدمة:

يعتبر الإطعام العمود الفقري للخدمات الجامعية في الجزائر، إذ تخصص أكبر قيمة من ميزانية الخدمات الجامعية له، فالوجبات الغذائية في المطاعم الجامعية تقدم للطلبة بشكل شبه مجاني، ويدخل هذا النوع من الخدمات غير المباشرة في إطار السياسة التعليمية التي تتبناها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال، إلا أن تكلفة الخدمات الجامعية في تزايد مستمر فجاءت هذه الورقة البحثية لمحاولة الإجابة على التساؤل التالي: **كيف يمكن تخفيض تكلفة الإطعام الجامعي؟**

تطور تكلفة الخدمات الجامعية:

1- تعريف الخدمات الجامعية والهدف من الخدمات الجامعية:

هي مجموعة من المساعدات التي تمنحها الدولة للطلبة والموجهة نحو تحسين ظروف حياتهم الجامعية، والتي تأخذ شكلين أساسيين:[1]

- ✓ مساعدات مباشرة (نقدية): تتمثل في المنحة،
- ✓ مساعدات غير مباشرة: تتمثل في توفير الدعم المالي لتقديم خدمات متعددة للطلبة مثل: النقل، الإطعام والإيواء بالإضافة إلى الأنشطة الرياضية والثقافية.

جراء الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المتدهورة غداة الاستقلال، أفصحت الدولة علانية عن أهمية الدور المنوط بها في التكوين الجامعي لسد العجز في الإطارات، من خلال التعليم المجاني يرافقه إنشاء نظام للخدمات الجامعية بهدف: [2]

- ✓ التخفيف من عبء التكاليف المالية بالنسبة للأسر المعوزة وهذا عن طريق المنح الدراسية،
- ✓ توفير خدمات مثل: الإطعام، الإيواء والنقل بأسعار متدنيّة،
- ✓ رفع مستوى إنتاجية العمل عن طريق تكوين إطارات متخصصة في شتى المجالات.

2 تطور ميزانية خدمات التعليم العالي:

تعتبر الدولة المصدر الرئيسي في تمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة 98% في مقابل 2% للتمويل الخاص بما في ذلك الخدمات الجامعية، إذ تخصص مبالغ ضخمة سنويا من الميزانية العامة للدولة لهذا القطاع[3]، والجدول التالي يبين تطور نفقات التعليم العالي في الجزائر بما في ذلك حصة الخدمات الجامعية من ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

الجدول رقم 1: تطور ميزانية التعليم العالي وحصة الخدمات الجامعية

الوحدة: ×(1000 دج)

البيان / السنوات	ميزانية قطاع التعليم العالي	ميزانية الخدمات الجامعية (التسيير العادي للمصالح + الخدمات المقدمة للطلبة)	النسبة (%)
2004	66.497.092	29.792.687	44,80
2005	78.381.380	36.700.000	46,82
2006	85.319.925	39.700.000	46,53
2007	95.689.309	44.615.000	46,62
2008	118.306.406	52.930.416	44,74
2009	154.632.798	64.989.765	42,02
2010	173.483.802	75.755.616	43,66

2011	212.830.565	93.039.832	43,71
2012	277.173.918	93.243.000	33,64
2013	264.582.513	90.000.000	34,01
2014	270.742.002	85.800.000	31,69

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية والوضعية المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

يتضح من خلال هذا الجدول أن ميزانية الخدمات الجامعية في تزايد من سنة إلى أخرى، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع عدد الطلبة سنويا مقابل نسب التخرج المنخفضة، إضافة إلى بعض الأسباب الأخرى والتي يمكن إيرادها في الآتي:

تعديل قيمة المنحة المقدمة للطلبة في كل الأطوار ابتداء من الموسم الجامعي 2011 2010 كان له أثر على تزايد نفقات الخدمات الجامعية،

إصلاح التعليم العالي وفقا لنظام L.M.D كان له هو الآخر أثر على قيمة النفقات المخصصة للخدمات الجامعية، فالطالب في النظام الكلاسيكي كان يستفيد من هذه الخدمات لمدة أربع سنوات، بينما في نظام LMD الخدمات الجامعية ترافق الطالب لمدة خمس سنوات ما يعني إضافة سنة أخرى إلى ميزانية الخدمات الجامعية.

كما لا يجب إهمال التعديلات التي حصلت على مستوى تسيير الخدمات الجامعية وذلك من خلال خلق مديريات الخدمات الجامعية والتي بدأ عملها سنة 2003 وفقا للمرسوم 312 03 المؤرخ في 13 سبتمبر 2003، والتي نتج عنها عملية توظيف كبيرة وبالتالي مناصب مالية جديدة، إلى جانب الترقية العادية للموظفين.

فيما يلي جدول يوضح توزيع الزيادة في قطاع الخدمات الجامعية، و القيم الموضحة في الجدول هي حسب قانون المالية التكميلي للسنة:

جدول رقم 02 : توزيع التطور في ميزانية الخدمات الجامعية

الوحدة:1000 دج

السنوات / البيان	2008	2009	2010	2011
قيمة التطور	6.842.486	10.247.040	10.545.860	17.264.216
نفقات الموظفين	526.515	3.055.000	982.500	11.210.116
تسيير المصالح	456.600	1.192.040	139.360	231.500
الهياكل الجديدة	/	/	830.000	198.000
المنح	1.701.352	1.000.000	1.148.000	2.914.700
التغذية	3.308.019	3.500.000	6.686.000	2.510.700
النقل	850.000	1.500.000	1.000.000	199.200

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الوضعية المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي

من خلال الجدول يتضح أن الزيادة التي تعرفها ميزانية الخدمات الجامعية ليس السبب الوحيد فيها التكفل بالخدمات الموجهة مباشرة للطلبة، وإنما تسيير مصالح الديوان الوطني للخدمات الجامعية كان لها نصيب معتبر من هذه الزيادة، إلا أن الزيادة في توفير الخدمات أكبر.

فعلى سبيل المثال في سنة 2009 أكثر من 41% من قيمة الزيادة التي عرتها ميزانية الخدمات الجامعية وجهت إلى نفقات الموظفين والتسيير العادي للمصالح، وهذا راجع إلى التكفل بالأثر المالي الناتج عن فتح مناصب مالية جديدة بالإضافة إلى الترقية العادية للموظفين.

بالنسبة لسنة 2011 فإنه خصص أكثر من 66% من قيمة الزيادة لنفقات الموظفين والتسيير العادي للمصالح؛ وبالتالي يمكن أن نستنتج أن

التكفل بالخدمات الجامعية الموجهة بشكل مباشر للطلبة (التغذية، النقل، المنح) ليست السبب الوحيد للزيادة في ميزانية الخدمات الجامعية، فتسيير المصالح التابعة للديوان الوطني للخدمات الجامعية لها أثر ملحوظ على ميزانية هذا الأخير.

كما نلاحظ كذلك أن المبالغ المخصصة لخدمة الإطعام (التغذية) هي الأكبر مقارنة بباقي الخدمات غير المباشرة (النقل والمنح).

3-خدمةالإطعام (تطور تكلفة الوجبة):

تقدم هذه الخدمة على مستوى وحدات الإطعام المختلفة بأسعار رمزية تقدر بـ 1,20 دج بالنسبة للغذاء والعشاء و 0,50 دج بالنسبة لوجبة الإفطار، في حين السعر الذي تعد على أساسه الميزانية هو 164 دج للوجبة للموسم الجامعي 2014 2013 حسب تعليمة مدير الديوان الوطني للخدمات الجامعية، بعد أن كان 150 دج ، لكن الواقع يبيّن أن القيمة الحقيقية للوجبة يمكن أن تتعدى هذا السقف نظرا لعدم استقرار أسعار المواد الغذائية في الأسواق من سنة إلى أخرى [مديرية الخدمات الجامعية قسنطينة وسط]؛ قُدر عدد وحدات الإطعام الجامعي سنة 2014 بـ 490 وحدة بما فيها المطاعم المركزية (المدمجة)، والتي تقدّم ما يعادل 944.855 وجبة يوميا [الديوان الوطني للخدمات الجامعية] ، ويقدر عدد المطاعم الجامعية للموسم 2018/2017 بـ 108 مطعم مركزي و 448 مطعم مدمج، وتقدم مجتمعة 1.155.900 وجبة يوميا [الديوان الوطني للخدمات الجامعية] ، والجدول التالي يبين تطور تكلفة الوجبة ومساهمة الطالب في هذه التكلفة:

جدول رقم 03: تطور تكلفة الوجبة[4]

السنوات / البيان	1970	1980	1990	1997	1999	2009
تكلفة التغذية اليومية (دج)	4,75	19,20	60,80	102,70	102,70	150,00
مساهمة الطالب (دج)	1,20	1,20	1,20	1,20	1,20	1,20

من خلال الجدول يتضح بأن تكلفة الوجبة عرفت تطورا كبيرا وزيادة معتبر في قيمتها من سنة 1970 وإلى سنة 2009، كما نلاحظ أن مساهمة الطالب بقيت ثابتة خلال السنوات المذكورة وهذه المساهمة لم تتكيف مع الظروف الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال هذه السنوات، فبعض البلدان والتي تسير الخدمات الجامعية بنفس أسلوب الجزائر يتغير سعر الوجبة كل سنة كفرنسا مثلا قدر سعر الوجبة للموسم الجامعي 2013 2012 بـ 3,10 أورو[5] ، ليرتفع في الموسم الجامعي 2014 2013 الى 3,15 أورو [6] ؛ ولكن لابد من الإشارة إلى أن هذه المساهمة للطالب كانت معتبرة في سنوات السبعينات إذ قدرت بـ: 25,26 % من تكلفة الوجبة، ولكن منذ بداية الثمانينات بدأت هذه المساهمة في الانخفاض حيث قدرت بـ: 6,25 % لسنة 1980 و 1,97 % لسنة 1990، أما بالنسبة لسنتي 1997 و 1999 فقدرت مساهمة الطالب في التكلفة بـ 1,17 % لتنخفض إلى 0,8% في سنة 2009.

الارتفاع الذي عرفته تكلفة الوجبة الغذائية له العديد من الأسباب إلاّ أن السبب الرئيسي يكمن في تدهور قيمة الدينار الجزائري منذ السبعينات وإلى غاية الآن، والذي نتج عنه ارتفاع واضح ومحسوس في أسعار المواد الغذائية،

مما جعل الخزينة العمومية تتكبد مصاريف إضافية لتمويل قطاع الخدمات الجامعية بما في ذلك التغذية والتي تعتبر حجر الأساس فيها.

أما بالنسبة لثبات مساهمة الطالب في هذه التكلفة فيرجع أساسا إلى الوضعية الاجتماعية المتدهورة لمعظم الشعب الجزائري، والتي حتمت على الحكومة تبني مجانية التعليم بما في ذلك الخدمات الجامعية، فالطالب والذي في غالب الأحيان ليس له دخل لا يمكنه تحمل المصاريف الخاصة بتكوينه إلا في حالات استثنائية أين يكون الأولياء ذوو مداخيل مرتفعة.

II قياس رضا الطلبة عن خدمة الإطعام :

لا يكف فقط قياس التكلفة التي تتحملها الحكومة من أجل توفير خدمة الإطعام للطلبة، بل لابد من معرفة رأي المستفيد من الخدمة، من سبر لآراء الطلبة الجامعيين.

1 عينة الدراسة:

مجتمع الدراسة هو الطلبة الجامعيين المقيمين وغير المقيمين بجامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، أما العينة تم اعتماد العينة العشوائية باستخدام أسلوب المصادفة في استجواب أصحابها، وتم ذلك في شهر أكتوبر 2014.

شمل سبر الآراء عينة مكونة من 400 طالب وطالبة من جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، والذين توزعوا كالتالي: 182 طالب من بينهم 103 طالب مقيم، و 218 طالبة من بينهم 116 طالبة مقيمة، وقد عمدت الباحثة إلى تنويع الطلبة بين مقيمين وغير مقيمين، وذكور وإناث لأن الآراء تختلف حسب كل فئة منهم، وكذلك لابد من معرفة كل الانطباعات للتمكن من وضع تصوّر شامل عن نظرة الطلبة لهذه الخدمة والنقائص والمشاكل التي تشوبها.

تتكون استمارة سبر الآراء من تسع أسئلة يمكن تقسيمها إلى ثلاث محاور، المحور الأول يدرس استفادة الطلبة من خدمة الإطعام، والثاني بدائل الطلبة للخدمة أما الثالث فيدرس نظرة الطالب لتكلفة الوجبة.

2 تحليل نتائج سبر الآراء:

تم الاعتماد على برنامج Excel 2007 لمعالجة البيانات الدراسة وكذا تمثيل الأشكال البيانية.

1 2/ الاستفادة من الخدمة:

كان الهدف من هذا المحور معرفة ما إذا كان الطالب الجامعي يستفيد من خدمة الإطعام (يتناول وجبته بالمطعم الجامعي)، ومن ثم إذا كان راض عنها أو لا.

بينت النتائج أن 24% من الطلبة لا يذهبون إلى المطعم الجامعي، أما 76% سببّها الطلبة المقيمون فهم من يتردد على المطعم الجامعي أكثر إذا قورنوا بغيرهم (غير المقيمين)، إذ نجد أن أربع طلبة فقط من بين 205 طالب مقيم لا يذهبون إلى المطعم الجامعي والذين يشكلون نسبة ضئيلة جدا تقدر بـ 1,95% والشكلين التاليين يوضحان ذلك:

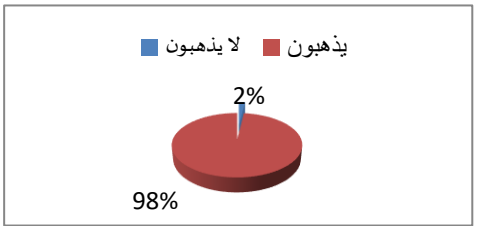

الشكل 01: تردد الطلبة المقيمون على المطعم الجامعي

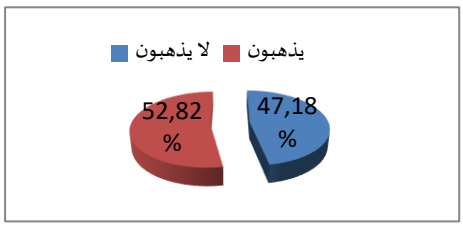

الشكل 02: تردد الطلبة غير المقيمين على المطعم الجامعي

يمكن إرجاع هذا التباعد الكبير بين النسبيتين إلى أن الطلبة الأربعة الذين لا يذهبون إلى المطعم الجامعي لا يمكثون طويلا في الإقامة الجامعية، ضف إلى أنهم قد يكونون من أصحاب الدخول الجيدة فيلجأون إلى الأكل خارج المطعم، بينما الـ 98,05% الذين يترددون على المطعم الجامعي لأنهم ليس لهم غنى عنه حتى وإن كانوا غير راضين على نوعية الوجبات المقدمة كما ستتم الإشارة إليه في السؤال الثاني.

بالنسبة لغير المقيمين فإن 47,18% لا يترددون على المطعم الجامعي وهذا لأسباب متعددة، بالإضافة إلى أنهم يتناولون وجبة واحدة (الغذاء) في المطعم الجامعي والتي يمكنهم الاستغناء عنها لأسباب معينة (اللحاق بموعد حافلات نقل الطلبة مثلا)، بينما نجد 52,82% من الطلبة غير المقيمين الذين يذهبون إلى المطعم الجامعي، في أغلب الأحيان من أجل الحصول على التحلية أو المقبلات المقدمة في الوجبة، فالملاحظ عند الذهاب إلى المطاعم أن الطبق الرئيسي والخبز يملآن سلة المهملات ولا وجود للتحلية أو المقبلات.

ضمن نفس المحور كان لابد من معرفة مرات تردد الطالب على المطعم في الأسبوع، حيث كانت النتائج كالتالي:

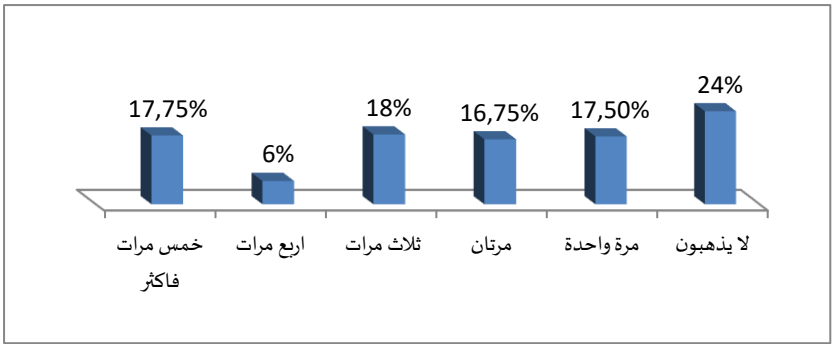

الشكل 03: عدد مرات تردد الطلبة على المطعم الجامعي

ISSN:2602-6570

كون الطالب مقيم أو لا يعد أحد أسباب التفاوت في عدد مرات ذهابه إلى المطعم الجامعي، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الرسمين البيانين التاليين:

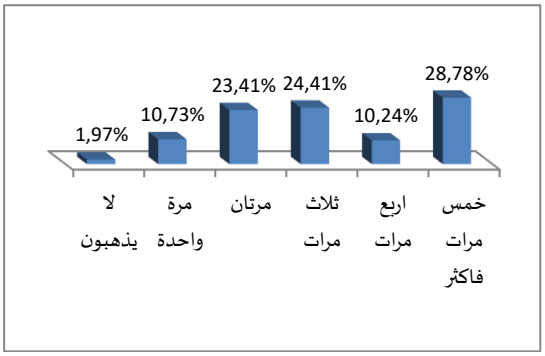

الشكل 04: تردد الطلبة المقيمون

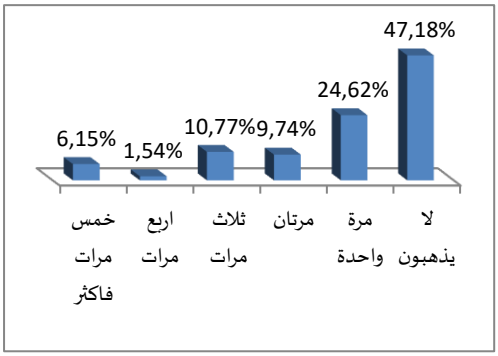

الشكل 05: تردد الطلبة غير المقيمين

بالنسبة للمقيمين فإن 28,78% من الطلبة يذهبون إلى المطعم الجامعي خمس مرات فأكثر أسبوعيا وهي النسبة الأكبر بين نسب المقيمين، لأن الطالب المقيم ليس له بديل عن المطعم الجامعي؛ أما بالنسبة لغير المقيمين فإن نسبة من لا يذهبون للمطعم الجامعي تحتل الصدارة بـ 47,18% وهو ما جعل النسبة الإجمالية للطلبة الذين لا يترددون على المطعم الجامعي تكون مرتفعة.

السبب المباشر لعدم ذهاب الطلبة إلى المطعم الجامعي، بالإضافة إلى التفاوت في عدد مرات الذهاب هو عدم رضاهم على نوعية الوجبة المقدمة حيث كان ردهم حين سئلوا عن رضاهم عن نوعية الوجبة كالتالي:

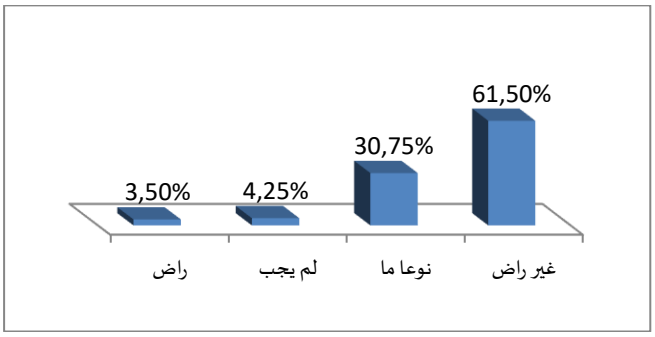

الشكل 06: رضا الطلبة عن نوعية الوجبة

الملاحظ هنا أن أكثر من نصف الطلبة والمقدرة نسبتهم بـ 61,50% غير راضين عن نوعية الوجبة المقدمة، وقد خصوا بالذكر الطبق الرئيسي، في حين أن نسبة قليلة جدا منهم والمقدرة بـ 3,50% أبدت رضاها عن وجبة المطعم الجامعي، وهذا يتطلب إعادة التفكير في طرق جديدة لتوفير هذه الخدمة للطلبة.

2 2/ بدائل الطالب لخدمة الإطعام:

هناك بعض الأسباب جعلت الطلبة لا يذهبون إلى المطعم الجامعي وتمثلت في:

– عدم وجود وقت مخصص للذهاب إلى المطعم وخاصة منهم غير المقيمون (28% من الطلبة)،

– قلة النظافة حيث قال البعض أنهم وجدوا بعض الحشرات في الوجبات المقدمة لهم بالإضافة إلى وجود بعض الحيوانات في المطعم خاصة القطط (42,25% من الطلبة)،

– طول الانتظار (43% من الطلبة)،

ISSN:2602-6570

– نوعية الوجبة في حد ذاتها لا تحفزهم على الذهاب إلى المطعم (64,75% من الطلبة)،

لذلك كان للطلبة بدائل لتعويض الخدمة وهذا ما يوضحه الأشكال التالية:

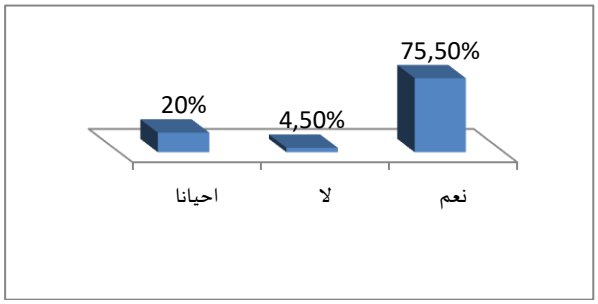

الشكل 07: تخصيص الطلبة لمصروف للأكل خارج المطعم

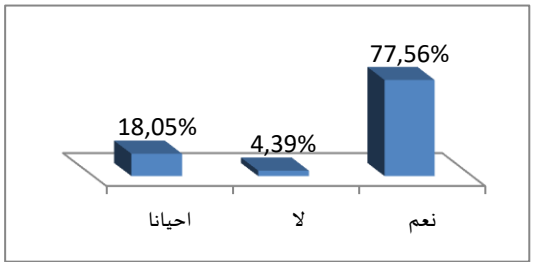

الشكل 08: الطلبة المقيمون

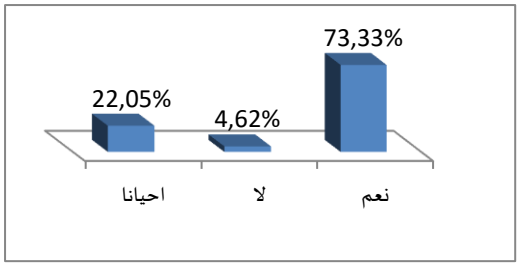

الشكل 09: الطلبة غير المقيمين

من خلال الشكلين نلاحظ أن أكثر من نصف الطلبة سواء المقيمون أو غير المقيمين يلجأون إلى تعويض الأكل بالمطعم الجامعي خارجا، من خلال تخصيص مصروف لذلك.

وهناك بديل آخر يلجأ إليه الطلبة إلا أنه يقتصر على المقيمين منهم وهو الطبخ داخل الغرف، والذي أصبحت بعض الإقامات تمنعه بسبب الاستهلاك

المتزايد للكهرباء الناتج عنه والذي يؤدي إلى انقطاعات كثيرة في هذه الأخيرة، وكذلك بعض الحوادث، إذ بينت النتائج أن أكثر من نصف الطلبة والمقدرة نسبتهم بـ 57% وجدوا ضالتهم في الطبخ داخل الغرفة، إلا أن هذه النسبة تتفاوت بين الطالبات والطلبة وسيتم توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الشكل 10: طبخ الطلبة الذكور المقيمن داخل الغرفة

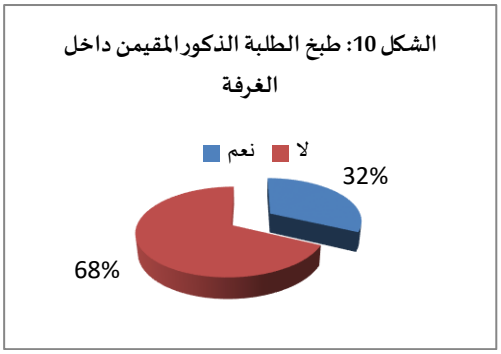

الشكل 11: طبخ الطالبات المقيمات داخلالغرفة

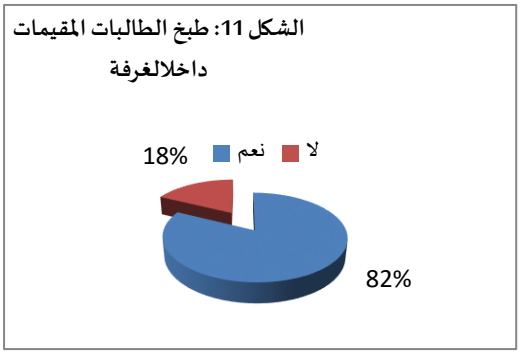

من خلال الشكلين يتضح أن تدني النسبة سببه أن الذكور لا يقومون بالطبخ داخل الغرف فقد قدرت نسبة من يطبخ داخل الغرفة منهم بـ 32,04% وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بمثيلتها عند الإناث حيث بلغت 82,35% ما يدل أن حتى الطلبة المقيمون رغم اضطرارهم للأكل بالمطعم الجامعي إلا أنهم يبحثون عن البديل.

3 2/ نظرة الطالب لتكلفة الوجبة:

إن الهدف من هذا المحور معرفة نظرة الطالب للمصاريف التي تتحملها الحكومة من جراء توفير هذه الخدمة ولكن بطريقة غير مباشرة، ففي البداية سئل الطلبة عن السعر الحالي للوجبة إذا كان مقبولا لديهم، فكان 74,5% من الطلبة موافقون على سعر الوجبة (1,20 دج) وهذا لسببين، أن الطلبة تعودوا على مجانية التعليم العالي وبالتالي فإن هذا السعر ينظر إليه فقط من الجهة التنظيمية، من جهة أخرى الوضعية الاجتماعية لبعض الطلبة لا تسمح بأكثر

من هذا السعر، والذي أكده السؤال الذي يلي حين سئلوا عن رأيهم حول رفع سعر الوجبة فكانت الآراء كالتالي:

الشكل 12: رأي الطلبة حول رفع سعر الوجبة

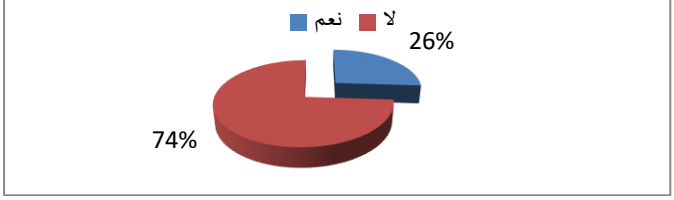

الواضح من الشكل أن الطلبة رافضون لفكرة رفع سعر الوجبة تماما، فإن 74% منهم أجابوا " لا " أما الذين أجابوا " نعم " والمقدرون بـ 26% فإنهم اشترطوا في ذلك التحسين في نوعية الوجبة المقدمة وإلا فلا داعية من وجهة نظرهم لرفع سعر الوجبة أصلا.

وإذا دققنا في هذه النتائج بين المقيمين وغير المقيمين، نجد أن لهم نفس الرأي ولكن مع اختلاف في النسب ويمكن توضيح ذلك من خلال:

الشكل 13: رأي الطلبة المقيمون حول رفع سعر الوجبة

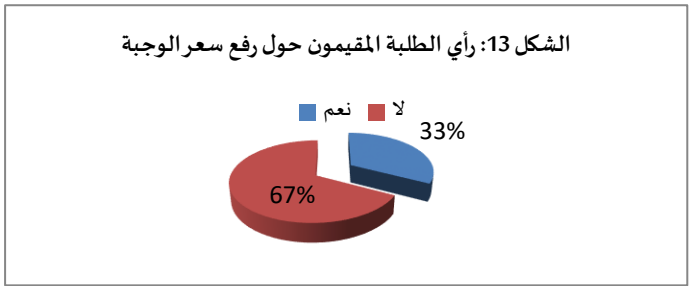

نلاحظ أن نسبة الطلبة المقيمون الموافقون على رفع سعر الوجبة يرتفع قليلا، إذ بلغت 32,68% وهذا مشروط كما قلنا سابقا بتحسين نوعية الوجبة، وذلك لأن المقيمين أكثر ترددا على المطعم الجامعي وهم الأكثر استياء من نوعية الوجبة عن غيرهم من غير المقيمين والذين كانت إجاباتهم كالتالي:

الشكل 14: رأي الطلبة غير المقيمين حول رفع سعر الوجبة

نلاحظ أن الطلبة غير المقيمين كذلك رافضون لرفع سعر الوجبة، وأن نسبة الموافقين على ذلك أقل من مثيلتها بالنسبة لغير المقيمين، وذلك لأنهم لا يتناولون في المطعم الجامعي سوى وجبة واحدة، وأيضا فإن أكثرهم لا يقصدون المطعم أصلا.

وفي محاولة للبحث عن بديل عن خدمة الإطعام، وللتخفيض من تكلفتها والتي كما رأينا فيما سبق أنها تتغير من سنة إلى أخرى، تم السؤال عن تعويض الوجبات المقدمة في المطعم بمنحة تقدر بـ 150 دج في اليوم، وقد كانت الإجابات كالتالي:

الشكل 15: رأي الطلبة حول تعويض الوجبة بمنحة

رغم أن المبلغ المقترح يبدو مناسبا، إلا أن هناك من رفض هذه المنحة مفضلا إبقاء المطاعم الجامعية، ومعظم الذين رفضوا هذه المنحة هم المقيمون

ISSN:2602-6570

وكان ردهم أن هذا المبلغ لا يكفيهم للوجبات الثلاثة خلال اليوم، وقد ردوا عن السؤال كالتالي:

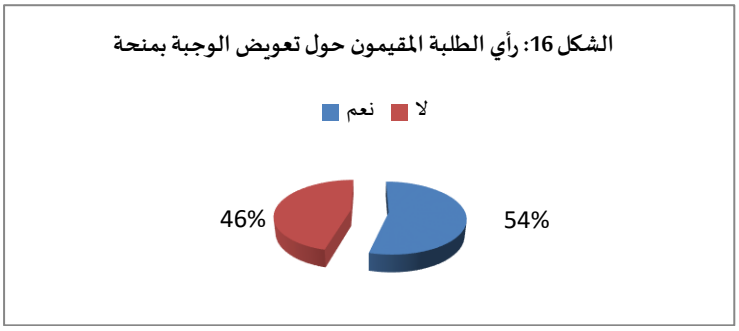

نلاحظ أن هناك تقارب بين الراغبين في المنحة والرافضين لها، فالموافقون عليها لا يمكثون طويلا في الإقامة الجامعية وبالتالي فإن المبلغ يمكن أن يساعد في المصاريف خاصة وأن 77,56% منهم كما أشير إليه سابقا يخصصون مصروفا للأكل خارج المطعم الجامعي؛ وعلى عكس غير المقيمين فإن الأغلبية الساحقة منهم وافقت على المنحة ويظهر ذلك من خلال الشكل التالي:

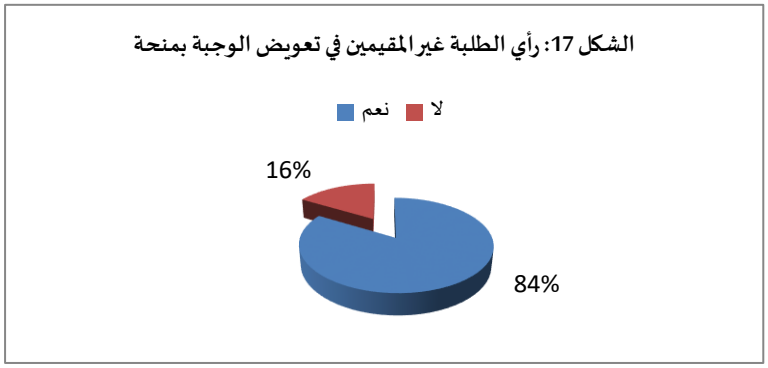

يوضح الشكل أن 83,59% من الطلبة غير المقيمون وافقوا على تعويض الوجبة المقدمة في المطعم الجامعي بالمنحة المذكورة، وهذا كونهم لا يتناولون إلا وجبة واحدة في المطعم وكذلك فهم لا يذهبون إلى المطعم يوميا

كون الدراسة لا تكون يوميا أو أنهم لا يجدون وقتا للذهاب وللأسباب السالف ذكرها والتي كانت سببا في عزوفهم عن المطعم فإن مبلغ المنح يعتبر مغريا بالنسبة لهم.

الخاتمة:

بالنظر إلى حجم التكلفة وإلى عدم إمكانية التحكم فيها، فإن السلطة العمومية عليها البحث عن حلول لمحاولة التحم في هذه التكلفة وتخفيضها على الأقل في الوقت الحالي، حيث يمكن استخلاص النتائج التالية:

المشكل الأساسي الذي يعانيه قطاع الخدمات الجامعية في الجزائر هو مشكل ارتفاع التكلفة الخدمات المقدمة للطلبة؛

أسعار الخدمات الجامعية لم تتغير منذ صدور قانون إصلاح للتعليم العالي سنة 1971؛

تكلفة خدمة الإطعام تضاعفت عبر السنوات؛

عدم رضا الطلبة على نوعية الوجبة المقدمة في المطاعم الجامعية؛

وعليه يمكن اقتراح ما يلي:

تعويض الخدمة الإطعام بمنحة للطلبة خاصة غير المقيمين، سيكون له دور كبير في تخفيض ميزانية القطاع؛

في حالة بقاء تمويل خدمات الإطعام على ما هو عليه (وهو ما يبدو إلى غاية الآن) لابد من التفكير جديّا في طرق للتخفيض من تكلفة الوجبة، والتي يمكن أن تتم بالتحكم في مكونات الوجبة من خلال المحافظة على القيمة الغذائية حسب الوجبة المقدمة (إفطار، غداء، عشاء) من خلال أبحاث متخصصة في مجال التغذية، من جهة أخرى لابد من النظر في فصل

ISSN:2602-6570

مكونات الوجبة المقدمة كما هو معمول به في العديد من البلدان وتخصيص سعر لكل مكوّن وعلى الطالب أن يختار ما يريد أن يتناوله، مثلا سعر للطبق الرئيسي وآخر للمقبلات وآخر للتحلية لمكافحة التبذير.

قائمة الإحالات والمراجع:

[1]وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012، 2012، ص77.

[2]وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية 1962-2012، 2012، ص74-75.

[3]بن عراب ، عبد الكريم ،2002، "مستقبل التعليم العالي في الجزائر"، مجلة الأمير عبد القادر: العدد 11، دار البعث، ص 211

[4]من إعداد الطالبة بالاعتماد على مذكرة ماجستير: موسي نور الدين، إشكالية تمويل التعليم العالي في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000 2009، جامعة تلمسان، 2012 2011، ص 95.

[5]Centre national des œuvres universitaires et sociales, France,http://www.cnous.fr/doc/plaq_instit_fr.pdf date de consultation: 03/10/2013.

[6]Centre national des œuvres universitaires et sociales, France,http://www.cnous.fr/restauration/repas-complet-prix-social/ date de consultation: 07/04/14.

ISSN:2602-6570